

Distr.: General
7 October 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البند 138 من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023

تقرير عن استخدام سلطة الالتزام وطلب تقديم إعانة مالية للدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا

تقرير الأمين العام

موجز

أشار الأمين العام، في طلبه السابق بشأن تقديم إعانة مالية للدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا (A/76/331)، إلى إحراز تقدم في الإجراءات القضائية في جميع مجموعات الدعاوى المعروضة على الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا. وسلط الأمين العام الضوء أيضا على الصعوبات المالية المستمرة التي يواجهها العنصران الدولي والوطني في الدوائر الاستثنائية على حد سواء، وطلب الموافقة على تقديم إعانة مالية قدرها 7,5 ملايين دولار لعام 2022.

وقد أذنت الجمعية العامة للأمين العام، بموجب قرارها 246/76 ألف، بأن يدخل، كتدبير استثنائي، في التزامات بمبلغ لا يتجاوز 7 ملايين دولار لتكملة الموارد المالية المتبرّع بها للعنصر الدولي من الدوائر الاستثنائية للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، وطلبت إلى الأمين العام الإبلاغ عن استخدام سلطة الالتزام في سياق في سياق تقريره المقبل.

وبيّن الأمين العام في هذا التقرير التقدم الذي أحرزته الدوائر الاستثنائية في الإجراءات القضائية منذ صدور التقرير السابق، ويقدم توقعات بشأن الاستخدام المرتقب لسلطة الالتزام في عام 2022، ويعرض معلومات عن الميزانية المقترحة للدوائر لعام 2023، ويلتمس موافقة الجمعية العامة على تخصيص إعانة مالية للعنصر الدولي في الدوائر قدرها 4 ملايين دولار لعام 2023.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

1 - على نحو ما أشارت إليه بالتفصيل طلبات الأمين العام السابقة بشأن تقديم إعانة مالية للدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا (A/58/617، و A/59/432، و Add.1، و A/60/565، و A/62/304، و A/67/380، و A/68/532، و A/69/536، و A/70/403، و A/71/338، و A/72/341، و A/73/331، و A/74/359، و A/75/242، و A/76/331)، أحرزت الدوائر الاستثنائية، منذ إنشائها، تقدما كبيرا نحو الوفاء بولايتها. ومنذ صدور التقرير السابق للأمين العام، انتهى البت في القضيتين 003 و 004 المعروضتين على الدوائر الاستثنائية، وفي الوقت نفسه، تقترب دعاوى الاستئناف في القضية 02/002 من نهايتها.

2 - وعملا بما طلبته الجمعية العامة، في قرارها 247/68 بآء، من إعداد استراتيجية إنجاز، تستمر الدوائر الاستثنائية في إعداد خطة إنجاز كل ثلاثة أشهر تُسلط الضوء فيها على المراحل الإجرائية الأساسية المتبقية وتقدر الوقت اللازم لإتمام الإجراءات القضائية في القضايا الجارية⁽¹⁾. وفي 22 أيلول/سبتمبر 2022، نطقت دائرة المحكمة العليا بحكمها في القضية 02/002، على أن يصدر الحكم الكتابي الكامل بعد ذلك. ووفقا لخطة الإنجاز، سيتم الانتهاء من دعاوى الاستئناف في القضية 02/002 في الربع الأخير من عام 2022، لتُختتم بذلك القضايا القضائية المعروضة على الدوائر الاستثنائية.

3 - وعملا بقرارات الجمعية العامة 279/73 ألف، و 263/74، و 257/75 ألف، قدّم الأمين العام في 19 آذار/مارس 2021 تقريره عن المهام المتبقية للدوائر الاستثنائية (A/75/809)، الذي قدم فيه تفاصيل عن المشاورات التي أُجريت بشأن إنجاز عمل الدوائر الاستثنائية ومهامها المتبقية، وعرض فيه توضيحا لنتائج المشاورات التي أُجريت وأسفرت عن وضع مجموعة من الأحكام ضُمّنت في مشروع إضافة إلى الاتفاق بين الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا الملكية بشأن المقاضاة بموجب القانون الكمبودي على الجرائم المرتكبة خلال فترة نظام كمبوتشيا الديمقراطية. وأقرت الجمعية العامة، بموجب قرارها 257/75 بآء، مشروع الإضافة، الذي دخل حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر 2021، بعد أن قام كلا الطرفين بإخطار الطرف الآخر خطيا باستيفاء المتطلبات القانونية اللازمة لبدء النفاذ.

4 - ولا تزال الدوائر الاستثنائية تواجه صعوبات مالية كبيرة. وقد تبين أن من الصعب اجتذاب التبرعات اللازمة لتغطية كامل تكاليف عام 2022. وكانت موافقة الجمعية العامة على تقديم إعانة مالية لتكملة الموارد المالية الطوعية للعنصر الدولي أمرا ضروريا لعمل الدوائر الاستثنائية. وفي الوقت الحاضر، سيتطلب مستوى التبرعات المتوقع وروده إلى العنصر الدولي استخدام 4,9 ملايين دولار من سلطة الالتزام البالغة 7 ملايين دولار بحلول نهاية عام 2022. وفيما يتعلق بالعنصر الوطني، كان للمساهمات المالية المقدمة من الحكومة الملكية لكمبوديا، بالإضافة إلى التبرعات المعلنة من المجتمع الدولي، الفضل في استقرار حالة تمويل ذلك العنصر لعام 2022.

5 - وبعد أن بات الانتهاء من الاستئناف المقدم في القضية 02/002 وشيكا، ستشرع الدوائر الاستثنائية في عام 2023 في مرحلة تصريف الأعمال المتبقية من أجل أداء المهام الجارية الضرورية المتصلة بالقضايا المعروضة عليها. وأداء هذه المهام المتبقية أمر ضروري لتمكين الدوائر الاستثنائية من

(1) انظر أحدث تنقيح لخطة الإنجاز، وهو التقيح 33 المؤرخ 30 حزيران/يونيه 2022 على الرابط التالي: <https://ecccc.gov.kh/en/about-ecccc/finances>.

مواصلة تعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبتها الخمير الحمر، فضلا عن ضمان الحفاظ على إرث الدوائر.

ثانيا - التقدم المحرز في ملفات القضايا

ألف - القضية 001: كاينغ غيك إيف، المدعو "دوتش"

6 - في 2 أيلول/سبتمبر 2020، تُوفي كاينغ غيك إيف بعد دخوله المستشفى. وقبل وفاته، كان يقضي في سجن مقاطعة كاندال في كمبوديا عقوبة سجن مؤبد حكمت بها عليه دائرة المحكمة العليا بعد إدانته بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف لعام 1949.

باء - القضية 002: نون تشيا، وإينغ ساري، وخيو سامفان، وإينغ ثيريث

7 - في 15 أيلول/سبتمبر 2010، أصدر قاضيا التحقيق المشاركان في الدوائر الاستثنائية أمرا بإغلاق التحقيق وجها فيه الاتهام إلى كل من الرئيس السابق للجمعية التمثيلية لشعب كمبوتشيا الديمقراطية ونائب أمين الحزب الشيوعي لكمبوتشيا، نون تشيا؛ والنائب السابق لرئيس الوزراء المكلف بالشؤون الخارجية في كمبوتشيا الديمقراطية، إينغ ساري؛ ورئيس الدولة السابق لكمبوتشيا الديمقراطية، خيو سامفان؛ والوزيرة السابقة للشؤون الاجتماعية في كمبوتشيا الديمقراطية، إينغ ثيريث، بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وانتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف المتعلقة بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية، وجرائم إبادة جماعية ضد مجموعتين عرقيتين هما التشام والفيتناميون. وخلصت المحكمة إلى أن إينغ ثيريث غير مؤهلة للمثول أمام القضاء لأسباب طبية، وظلت المتهمه خاضعة للمراقبة القضائية حتى وفاتها في آب/أغسطس 2015، وبعد ذلك أنهيت الدعوى المرفوعة عليها. كما أنهيت الدعوى المرفوعة على إينغ ساري إثر وفاته في آذار/مارس 2013.

8 - وفُصلت التهم في القضية 002 إلى قضيتين منفصلتين (تحت الرقمين 01/002 و 02/002)، بحيث تكون لكل منهما محاكمة مستقلة ويصدر في كل منهما حكم مستقل. وقد ركزت القضية 01/002 على مزاعم متعلقة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية متصلة بالترحيل القسري للسكان من بنوم بنه (المرحلة الأولى) ومن المناطق الأخرى بعدد (المرحلة الثانية)، وبمزاعم متعلقة بإعدام جنود سابقين من جنود جمهورية الخمير في تول بو شري. وتعلقت القضية أيضا بهيكل نظام كمبوتشيا الديمقراطية، وبتاريخ الحزب الشيوعي لكمبوتشيا، والهيكل التنظيمي لنظام كمبوتشيا الديمقراطية، وأدوار المتهمين في سياسات نظام كمبوتشيا الديمقراطية المتصلة بجميع التهم. وشملت القضية 02/002 تُهما تتعلق بالإبادة الجماعية ضد أقلية التشام المسلمة والأقلية الفيتنامية، والزواج القسري والاعتصاب، ومعاملة البوذيين، واستهداف المسؤولين السابقين في جمهورية الخمير، إضافة إلى مزاعم تتعلق بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في أربعة مراكز أمنية (بما في ذلك مركز إس-21) في إطار عمليات تطهير داخلية، وثلاثة مواقع عمل، ومجموعة من تعاونيات العمل، وهو ما مجموعه 11 سيناريو من سيناريوهات الجرائم.

9 - وفي القضية 01/002، أيدت دائرة المحكمة العليا، إلى حد كبير، في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، حكم الإدانة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية الصادر عن الدائرة الابتدائية في 7 آب/أغسطس 2014 ضد نون تشيا وخيو سامفان وأكدت أحكام السجن المؤبد الصادرة بحقهما. وفي القضية 02/002، قضت الدائرة الابتدائية، في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، بإدانة نون تشيا وخيو سامفان بارتكاب جرائم ضد الإنسانية،

وانتهكات جسيمة لاتفاقيات جنيف، والإبادة الجماعية ضد المجموعة الإثنية والقومية والعرقية الفيتنامية. وخلصت الدائرة أيضا إلى أن المتهمين ساءوا وحرصا على ارتكاب الجريمة ضد الإنسانية المتمثلة في أعمال القتل في تعاونيات ترام كاك، وفي مواقع العمل الثلاثة، ومراكز الأمن الأربعة. وأدانت الدائرة كذلك نون تشيا، بموجب مبدأ مسؤولية القادة، بتهمة الإبادة الجماعية ضد مجموعة التشام الإثنية والدينية. وصدر الحكم المعلل بلغات العمل الثلاث للدوائر الاستثنائية في 28 آذار/مارس 2019. وحُكم على كلٍّ من نون تشيا وخبو سامفان بالسجن المؤبد. وقررت الدائرة إدغام العقوبات الصادرة بحقهما في القضية 01/002 والقضية 02/002 في عقوبة واحدة بالسجن المؤبد. وبعد وفاة نون تشيا في 4 آب/أغسطس 2019، أنهت دائرة المحكمة العليا دعاوى الاستئناف ضده في 13 آب/أغسطس 2019 وخلصت لاحقا إلى أن استنتاجات الدائرة الابتدائية بشأن نون تشيا لم تسقط بوفاته. وفي 22 أيلول/سبتمبر 2022، نطقت دائرة المحكمة العليا بحكمها في دعاوى الاستئناف المقدمة في القضية 02/002، وأكدت أحكام الإدانة الصادرة عن الدائرة الابتدائية بحق خبو سامفان بارتكاب الإبادة الجماعية وانتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف برمتها، وأيدت جميع أحكام الإدانة الصادرة باستثناء إدانتين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، وافقت الدائرة على سماع استئناف قدمه المدعيان العامان المشاركان وأصدرت حكما إضافيا بالإدانة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وستنتهي دائرة المحكمة العليا من دعاوى الاستئناف المتعلقة بخبو سامفان لدى إصدار الحكم الكتابي، الذي من المتوقع أن يصدر بحلول نهاية عام 2022.

جيم - القضيتان 003 و 004

10 - في 7 أيلول/سبتمبر 2009، أودع المدعي العام المشارك الدولي مذكرتين افتتاحيتين لدى قاضي التحقيق المشاركين (وألحق بهما بعد ذلك مذكرات تكميلية) يدعى فيهما ارتكاب خمسة أشخاص آخرين مشتبه فيهم جرائم أخرى تدخل في اختصاص الدوائر الاستثنائية.

11 - وبناء على المذكرات التي أودعها المدعي العام المشارك الدولي، نظر قاضيا التحقيق المشاركان في 10 سيناويوهات للجرائم المدرجة في القضية 003 وفي 55 سيناويوهات للجرائم المدرجة في القضية 004.

12 - وفي 3 آذار/مارس 2015، وجه قاضي التحقيق المشارك الدولي اتهامات إلى مياس موث في القضية 003 وإلى إيم تشايم في القضية 004. فقد اتُهم مياس موث بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب، وانتهاكات لقانون العقوبات الكمبودي لعام 1956، بينما اتُهمت إيم تشايم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقانون العقوبات الكمبودي لعام 1956. وفي 27 آذار/مارس 2015، وجه قاضي التحقيق المشارك الدولي الاتهام حضوريا إلى آو آن في القضية 004 بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقانون العقوبات الكمبودي لعام 1956. وفي 2 حزيران/يونيه 2015، أصدر قاضيا التحقيق المشاركان قرارا بإسقاط الادعاءات الجنائية الموجهة ضد سو مت، الذي كان حتى ذلك الحين مشتبه فيها في القضية 003، وذلك بالنظر إلى وفاته في عام 2014. وفي 9 كانون الأول/ديسمبر 2015، وُجهت إلى آخر مشتبه به متبقٍ في القضية 004، وهو بيم تيث، تهم بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، وجرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب، وانتهاكات لقانون العقوبات الكمبودي لعام 1956. وفي 14 كانون الأول/ديسمبر 2015، أُخطر مياس موث بتوجيه تهم إضافية إليه منها جريمة الإبادة الجماعية. وفُصلت الدعاوى المرفوعة على إيم تشايم، وآو آن، ومياس موث، وبيم تيث إلى ملفات قضايا منفصلة (القضية 01/004،

والقضية 02/004، والقضية 003، والقضية 004 على التوالي)، وقد انتهى في الوقت الحالي بت الدوائر الاستثنائية فيها جميعا.

13 - وفيما يتعلق بالقضية 01/004 المرفوعة على إيم تشايم، بتت الدائرة التمهيدية، في 28 حزيران/يونيه 2018، في الاستئناف الذي قدمه المدعي العام المشارك الدولي بشأن الاختصاص الشخصي وخلصت إلى تأكيد قرار ردّ الدعوى الذي اتخذته قاضيا التحقيق المشاركون، لتُختتم بذلك الإجراءات القضائية في هذه القضية.

14 - وفيما يتعلق بالقضية 02/004 المرفوعة على آو آن، قضت دائرة المحكمة العليا، في 10 آب/أغسطس 2020، ببطالان كلا أمرَي إغلاق التحقيق الصادرين بشكل منفصل، بعد أن خلصت الدائرة التمهيدية بالإجماع إلى أن إصدارهما من قبل قاضي التحقيق المشاركون كان غير قانوني، وأنهت دائرة المحكمة العليا الدعوى المرفوعة على آو آن أمام الدوائر الاستثنائية.

15 - وفيما يتعلق بالقضية 003 المرفوعة على مياس موث، أصدر قاضيا التحقيق المشاركون، في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، أمرين منفصلين بإغلاق التحقيق. ووجّه قاضي التحقيق المشارك الدولي لائحة اتهامات إلى مياس موث بارتكاب إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وجرائم محلية. وردّ قاضي التحقيق المشارك الوطني الدعوى في القضية لانعدام الاختصاص الشخصي. وفي 7 نيسان/أبريل 2021، أصدرت الدائرة التمهيدية اعتباراتها بشأن الطعون في أمرَي الإغلاق، وأعلنت فيها بالإجماع أن إصدار قاضي التحقيق المشاركون لأمرَي الإغلاق المتضاربين كان غير قانوني، وأنه لم تتوافر في الدائرة الأغلبية المطلوبة للتوصل إلى اتخاذ قرار ذي استدلال مشترك بشأن الأسس الموضوعية، وهو أربعة أصوات مؤيدة. وأُرفق بالاعتبارات رأي كل من القضاة الوطنيين والدوليين. وفي 8 أيلول/سبتمبر 2021، خلصت الدائرة التمهيدية إلى عدم مقبولية كل من طلب إنهاء وأرشفة القضية 003 المقدم من المحامين المشاركين عن مياس موث وطلب اعتماد قرار اتهام مياس موث المقدم من المدعي العام المشارك الدولي. وقدم المحامون المشاركون عن مياس موث والمدعي العام الدولي المشارك تظلمين بشأن ذلك إلى دائرة المحكمة العليا في 4 تشرين الأول/أكتوبر 2021 و 8 تشرين الأول/أكتوبر 2021، على التوالي. وفي 17 كانون الأول/ديسمبر 2021، رفضت دائرة المحكمة العليا طلب المدعي العام المشارك الدولي، موضحة أن القضية 003 قد أنهيت في ظل عدم وجود لائحة اتهام نهائية وقابلة للإنفاذ. وفي 20 كانون الأول/ديسمبر 2021، قام قاضيا التحقيق المشاركون بختم وأرشفة القضية 003، واختُتمت بذلك الإجراءات القضائية في القضية.

16 - وفيما يتعلق بالقضية 004 المرفوعة على ييم تيث، أصدر قاضيا التحقيق المشاركون، في 28 حزيران/يونيه 2019، أمرين منفصلين بإغلاق التحقيق. ووجّه قاضي التحقيق المشارك الدولي لائحة اتهامات إلى ييم تيث بارتكاب إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وجرائم محلية. وردّ قاضي التحقيق المشارك الوطني الدعوى في القضية لانعدام الاختصاص الشخصي. وفي 17 أيلول/سبتمبر 2021، أصدرت الدائرة التمهيدية اعتباراتها بشأن الطعون في أمرَي الإغلاق، وأعلنت فيها بالإجماع أن إصدار قاضي التحقيق المشاركون لأمرَي الإغلاق المتضاربين كان غير قانوني، وقد شكل انتهاكا للإطار القانوني للدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا، وأنه لم تتوافر في الدائرة، بعد إجراءات المداوالت، الأغلبية المطلوبة للتوصل إلى اتخاذ قرار ذي استدلال مشترك بشأن الأسس الموضوعية، وهو أربعة أصوات مؤيدة. وأُرفق بالاعتبارات رأي كل من القضاة الوطنيين والدوليين. وفي 20 تشرين الأول/

أكتوبر 2021، قدم المدعي العام المشارك الدولي إلى دائرة المحكمة العليا التماسا يطلب فيه إحالة القضية إلى المحاكمة. ورفضت دائرة المحكمة العليا التماس، موضحة أن الدعوى في القضية قد أنهيت في ظل عدم وجود لائحة اتهام نهائية وقابلة للإنفاذ. وفي 29 كانون الأول/ديسمبر 2021، قام قاضيا التحقيق المشاركان بختم وأرشفة القضية 004، واختُتمت بذلك الإجراءات القضائية في القضية.

ثالثا - خطة الإنجاز وخريطة الطريق: الفترات الزمنية المتوقعة

17 - عملا بطلب الجمعية العامة في قرارها 247/68 بـاء إعداد استراتيجية للإنجاز مشفوعة بخريطة طريق واضحة المعالم، تواصل الدوائر الاستثنائية تحديث خططها للإنجاز التي تتضمن تفاصيل الأعمال المتبقية المقرر إنهاؤها في الدعاوى المعروضة عليها حاليا. وقد أُعدت الخطة أول الأمر في آذار/مارس 2014، ثم خضعت للتقحيح كل ثلاثة أشهر لكي تعكس سير الإجراءات على أدق وجه.

18 - وبلغت القضيتان 003 و 004 مرحلة أساسية في عام 2021 مع اختتام الإجراءات في القضيتين المرفوعتين على مياس موث وبيم تيث. ومن المتوقع أن يتم بحلول نهاية عام 2022 بلوغ المرحلة الأساسية الأخيرة في القضية المتبقية التي لا تزال معروضة على دائرة المحكمة العليا، وهي القضية 02/002، لدى إصدار النص الكامل لحكم الاستئناف في القضية، وسيُختتم بذلك مجمل القضايا المعروضة على الدوائر الاستثنائية.

19 - وطلبت الجمعية العامة، في قرارها 279/73 ألف و 263/74، إلى الأمين العام أن يجري مشاورات مع الدوائر الاستثنائية وحكومة كمبوديا من أجل الشروع في وضع إطار لإنجاز عمل الدوائر، بما في ذلك ما يتعلق بالخفض التدريجي للأنشطة، وتحديد أي مهام متبقية يلزم القيام بها بعد إنجاز الولاية. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها 257/75 ألف أن يواصل المشاورات مع حكومة كمبوديا، مع إبقاء أصحاب المصلحة المعنيين على علم، بغية وضع الصيغة النهائية لإطارٍ مقترح لإنجاز عمل الدوائر، لكي تنظر فيه الجمعية العامة، بما في ذلك فيما يتعلق بالخفض التدريجي للأنشطة والمهام المتبقية التي يلزم القيام بها. وطلبت الجمعية أيضا إلى الأمين العام في القرار نفسه أن يقدم إليها، في دورتها الخامسة والسبعين المستأنفة وبحلول 15 أيار/مايو 2021، تقريراً عن تنفيذ القرار. وقدم الأمين العام في تقريره المؤرخ 19 آذار/مارس 2021 (A/75/809) تفاصيل عن المشاورات التي أُجريت بشأن إنجاز عمل الدوائر ومهامها المتبقية، ونتائج المشاورات التي أُجريت وأسفرت عن وضع مجموعة من الأحكام ضُمّت في مشروع إضافة إلى الاتفاق بين الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا الملكية بشأن المقاضاة بموجب القانون الكمبودي على الجرائم المرتكبة خلال فترة نظام كمبوتشيا الديمقراطية. وأقرّت الجمعية، بموجب قرارها 257/75 بـاء، مشروع الإضافة الذي وقّعه الأمين العام وحكومة كمبوديا في آب/أغسطس 2021، على نحو ما أُشير إليه أعلاه، ودخل حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر 2021 بعد أن قام كلا الطرفين بإخطار الطرف الآخر خطيا باستيفاء المتطلبات القانونية اللازمة لبدء النفاذ.

20 - وبعد أن بات الانتهاء من الاستئناف المقدم في القضية 02/002 وشيكاً، ستشروع الدوائر الاستثنائية في عام 2023 في مرحلة تصريف الأعمال المتبقية. وعلى النحو المبين في الإضافة إلى الاتفاق، ستؤدي الدوائر المهام الأساسية المتبقية التالية لفترة أولية مدتها ثلاث سنوات: استعراض الطلبات والاضطلاع بالإجراءات المتعلقة بمراجعة الأحكام النهائية؛ وتوفير الحماية للضحايا والشهود؛ وفرض عقوبات على أي تدخل متعمد في إقامة العدل أو تقديم شهادة زور أو إحالته إلى السلطات المختصة؛ والإشراف على

تنفيذ الأحكام وكذلك مراقبة معاملة السجناء المدانين؛ وتعهد وحفظ وإدارة محفوظاتها، بما في ذلك رفع السرية عن الوثائق والمواد؛ والاستجابة لطلبات الوصول إلى الوثائق؛ ونشر معلومات عن الدوائر على الجمهور؛ ورصد إنفاذ تدابير الجبر الممنوحة للمدعين بالحقوق المدني، حسب الاقتضاء. وعلى النحو المبين في الإضافة، ستقوم الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا، في نهاية فترة السنوات الثلاث الأولى، باستعراض التقدم المحرز في أداء المهام المتبقية وستحددان ما إذا كانت الدوائر الاستثنائية ستواصل أداء تلك المهام، أو جزء منها، ومدة ذلك الأداء.

رابعاً - المركز المالي الحالي والجهود المبذولة لجمع الأموال

21 - سلطت التقارير السابقة المقدمة من الأمين العام إلى الدول الأعضاء الضوء على الصعوبات المالية التي تواجهها الدوائر الاستثنائية. واستمرت الصعوبات في عام 2022، وكان من آثارها تجميد التوظيف وتولّد شعور بحالة من عدم اليقين لدى الموظفين الذين يعملون بعقود قصيرة الأجل. ولئن كانت المساهمات المقدمة من حكومة كمبوديا الملكية للعنصر الوطني ثابتة منذ عام 2014، فإن الوضع المالي للعنصر الدولي لا يزال يلفه عدم اليقين.

22 - ووفقاً للاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا الملكية، تتحمل الأمم المتحدة المسؤولية عن سداد تكاليف دعم العنصر الدولي في الدوائر الاستثنائية، بينما تتحمل الحكومة الملكية لكمبوديا المسؤولية عن سداد تكاليف العنصر الوطني، بما في ذلك مرتبات الموظفين الوطنيين ومصروفات المرافق والخدمات في الدوائر. وشجعت الجمعية العامة، في قرارها 246/76 ألف، جميع الدول الأعضاء على تقديم دعم طوعي مستمر وإضافي للدوائر، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل تكثيف جهوده في جمع الأموال، بما في ذلك عن طريق توسيع قاعدة الجهات المانحة، لتمويل الأنشطة المقبلة للدوائر.

الجهود المبذولة لجمع الأموال في عام 2022

23 - يستمر بذل الجهود لتنفيذ استراتيجية جمع الأموال التي وُضعت خلال عام 2016 من أجل توسيع قاعدة الجهات المانحة والحفاظ على الدعم المقدم من الجهات المانحة التقليدية. ويواصل كبار المسؤولين في حكومة كمبوديا بذل جهودهم بانتظام لجمع الأموال من الجهات المانحة في العاصمة.

24 - وواصلت الأمانة العامة بذل الجهود لجمع الأموال عن طريق إجراء اتصالات مع البعثات الدبلوماسية. ولتوسيع قاعدة الجهات المانحة القائمة والحفاظ عليها، وجّه الأمين العام رسالة في آب/أغسطس 2022 إلى جميع البعثات الدائمة للدول الأعضاء يلتمس فيها دعمها المالي للدوائر الاستثنائية. وإضافة إلى ذلك، يواصل منسق المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر عقد اجتماعات بانتظام مع ممثلي الدول الأعضاء سعياً إلى الحصول على تبرعات للعنصر الدولي في الدوائر. واجتمع المنسق مع مجموعة أصدقاء الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا، التي تتألف من ممثلي البعثات الدبلوماسية في بنوم بنه، في شباط/فبراير، وتموز/يوليه، وأيلول/سبتمبر 2022. وعلاوة على ذلك، أجريت مشاورات منتظمة بين الأمانة العامة وأعضاء مجموعة الجهات المانحة الرئيسية من أجل مواصلة المساهمات التي تقدمها هذه الجهات. وفي آذار/مارس 2022، عممت آلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر على الدول المانحة ورقة غير رسمية بهدف جمع الأموال لمرحلة تصريف الأعمال المتبقية.

- 25 - وفي تموز/يوليه 2022، نظمت الأمانة العامة ومجموعة الجهات المانحة الرئيسية بعثة مشتركة إلى بنوم بنه، تمكنت خلالها الجهات المانحة الرئيسية من الالتقاء بمسؤولي الدوائر الاستثنائية وموظفيها والمجتمع المدني وحكومة كمبوديا لمناقشة العمل الجاري الذي تضطلع به الدوائر وعملية انتقالها إلى أداء المهام المتبقية، بما في ذلك الاحتياجات المالية ذات الصلة.
- 26 - وبمناسبة نطق دائرة المحكمة العليا بحكمها في أيلول/سبتمبر 2022، ناشد النائب الدائم لرئيس وزراء الحكومة الملكية لكمبوديا وكذلك الأمين العام المساعد للشؤون القانونية، الذي كان موفدا في بعثة إلى كمبوديا، الدول المانحة والمجتمع الدولي مواصلة دعم الدوائر الاستثنائية خلال المرحلة المتبقية من عملها.
- 27 - ورغم استمرار جهود جمع الأموال، ظلت التبرعات المقدمة للعنصر الدولي في انخفاض، حيث انخفضت من 17,7 مليون دولار في عام 2015 (65 في المائة من الميزانية المعتمدة لعام 2015) إلى 13,1 مليون دولار في عام 2016 (51 في المائة من الميزانية المعتمدة)، و 9,4 ملايين دولار في عام 2017 (30 في المائة من الميزانية المعتمدة)، و 8,4 ملايين دولار في عام 2018 (47 في المائة من الميزانية المعتمدة)، و 6,2 ملايين دولار في عام 2019 (39 في المائة من الميزانية المعتمدة)، و 4,4 ملايين دولار في عام 2020 (38 في المائة من الميزانية المعتمدة)، ثم واصلت انخفاضها إلى 3,6 ملايين دولار في عام 2021 (28 في المائة من الميزانية المعتمدة). أما في عام 2022، فيُقدَّر أن مستويات التبرعات ستبلغ 3,5 ملايين دولار (41 في المائة من الميزانية المعتمدة).

المركز المالي واستخدام سلطة الالتزام

- 28 - وافقت الجمعية العامة على منح سلطة التزام بمبلغ 15,5 مليون دولار للعنصر الدولي في الدوائر الاستثنائية لعام 2014؛ لكن لم تستخدم هذه الأموال إطلاقاً لأن التبرعات المقدمة أتاحت، في نهاية المطاف، تغطية جميع التزامات العنصر الدولي خلال عام 2014. ووافقت الجمعية العامة مرة أخرى على منح سلطة التزام للعنصر الدولي بمبلغ يصل إلى 12,1 مليون دولار لعام 2015، و 12,1 مليون دولار لعام 2016، و 11,0 مليون دولار لعام 2017، و 8,0 ملايين دولار لعام 2018، و 7,5 ملايين دولار لعام 2019، و 7,0 ملايين دولار لعام 2020، و 7,0 ملايين دولار لعام 2021 و 7,0 ملايين دولار لعام 2022، وهو ما أتاح دفع مرتبات ومصروفات الموظفين في الوقت المحدد وتلافي أي تعطيل لسير عمل الدوائر.
- 29 - وأذنت الجمعية العامة للأمين العام، في الفرع العاشر من قرارها [253/75](#)، بأن يدخل في التزامات بمبلغ لا يتجاوز 7 ملايين دولار لتكملة الموارد المالية المتبرع بها للعنصر الدولي في الدوائر الاستثنائية للفترة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021. وعلى أساس الإنفاق النهائي لعام 2021، وبعد احتساب الموارد المالية الواردة المتبرع بها، استخدم الأمين العام مبلغا قدره 6 682 373 دولار من الإعانة المالية المعتمدة البالغ قدرها 7 ملايين دولار لتكملة الموارد المالية المتبرع بها. ويُبلغ في البيانات المالية المراجعة وتقرير الأداء المالي عن الميزانية البرنامجية لعام 2021 عن نفقات تبلغ 6 682 373 دولارا.
- 30 - واستُخدمت سلطة الالتزام بمثابة آلية تمويل مؤقتة، إذ أتاحت للأمم المتحدة تمديد عقود الموظفين الدوليين وموظفين آخرين في الدوائر الاستثنائية، كما استُخدمت بمثابة مصدر للأموال التشغيلية في حالة وجود نقص في التبرعات. وقامت الأمم المتحدة، آخذة في الاعتبار مدى توافر التبرعات وسلطة الالتزام، بتمديد عقود الموظفين على أربع مراحل في عام 2021، وعلى ثلاث مراحل في عام 2022، بما يشمل تمديدا لشهر واحد وتمديدا لسبعة أشهر وتمديدا لأربعة أشهر، متشيا مع التمويل المتاح والجدول المعتمد لملاك الموظفين.

31 - ووافقت مجموعة الدول المهمة على ميزانية عام 2022 التي تشمل مخصصا مرصودا للقضيتين 003 و 004 وتبلغ 11,5 مليون دولار للعنصر الدولي و 4,7 ملايين دولار للعنصر الوطني. وبعد إنهاء الإجراءات القضائية في القضيتين 003 و 004 في مرحلة لاحقة، عُدلت احتياجات الميزانية المتعلقة بالعنصرين الدولي والوطني في عام 2022 إلى 8,4 ملايين دولار و 4,3 ملايين دولار على التوالي. وحتى 31 آب/أغسطس 2022، وردت تبرعات للعنصر الدولي قدرها 3,5 ملايين دولار. واستنادا إلى النفقات المتوقعة، من المتوقع أن يُستخدم بحلول نهاية عام 2022 مبلغ 4,9 ملايين دولار من سلطة الالتزام الموافق عليها البالغة 7 ملايين دولار. وفيما يتعلق بالعنصر الوطني، حتى 31 آب/أغسطس 2022، وردت مساهمات قدرها 3,4 ملايين دولار من الحكومة الملكية لكمبوديا، وهذه المساهمات، إلى جانب الرصيد المتبقي البالغ 1,0 مليون دولار المرحّل من عام 2021 والمساهمات الإضافية الواردة من المانحين الدوليين البالغة 0,47 مليون دولار، وبالاقتتران مع التدابير المنفذة للتوفير في التكاليف وتقادي تكبدها، ستكون كافية لتغطية عمليات العنصر الوطني في الدوائر الاستثنائية حتى نهاية عام 2022.

خامسا - احتياجات الدوائر الاستثنائية من التمويل لعام 2023

32 - يُمَوِّل العنصر الدولي والعنصر الوطني بشكل منفصل، حيث تتولى الأمانة العامة تلقي وإدارة التبرعات المقدمة للعنصر الدولي، وتتولى الحكومة الملكية لكمبوديا تمويل العنصر الوطني، بسبل منها التبرعات المقدمة من المجتمع الدولي لهذا الغرض. ويتواءم مقترح الميزانية لعام 2023 مع الاحتياجات من الموارد لفترة سنة من العمليات تماشيا مع خطة العمل القضائي وخطة إنجاز الأعمال المتبقية.

33 - ويراعي مقترح الميزانية، الذي يخضع لاستعراض مجموعة الجهات المانحة الرئيسية واللجنة التوجيهية والموافقة النهائية لمجموعة الدول المهمة، التوصيات ذات الصلة الصادرة عن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في تقريرها (A/76/7/Add.12) والتي أقرتها الجمعية العامة في قرارها 246/76 ألف. وترد في المرفق الأول تفاصيل عن التوصيات والإجراءات التي اتخذتها الدوائر الاستثنائية.

34 - ويعكس مقترح الميزانية لعام 2023، على النحو المبين في الجداول 1 إلى 3، الموارد المتعلقة بالعنصر الدولي، بما في ذلك الموارد من الموظفين، اللازمة لعمل الدوائر الاستثنائية طيلة السنة. ويرد مزيد من التفاصيل عن المركز المالي للدوائر الاستثنائية في المرفق الثاني.

الجدول 1

الموارد المالية للعنصر الدولي في الدوائر الاستثنائية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

العنصر	(1) نفقات عام 2021	(2) الميزانية المنقحة لعام 2022	(3) النفقات المقدرة للفترة من كانون الأول/ديسمبر 2022 إلى كانون الثاني/يناير 2023	نمو الموارد		(4)-(2)=(6) الاحتياجات المقدرة لعام 2023 ⁽¹⁾
				(4) المبلغ	(5)=(4)/(2) النسبة المئوية	
النفقات/الاحتياجات						
ألف - المكتبان القضائيان	4 458,7	2 272,2	2 272,2	(1 314,4)	(57,8)	957,8
باء - قسما دعم الدفاع والضحايا	1 452,6	317,4	317,4	302,9	95,4	620,3
جيم - مكتب الشؤون الإدارية	4 395,6	5 851,5	5 851,5	(2 901,0)	(49,6)	2 950,5
المجموع الفرعي، 1	10 306,9	8 441,1	8 441,1	(3 912,5)	(46,4)	4 528,6
الأموال المتاحة						
التعهدات والتبرعات والإيرادات الأخرى	3 624,5	—	3 496,4	—	—	—
الرصيد غير المنفق في العام السابق	—	—	—	—	—	—
التبرعات المعلنة المرتقبة	—	—	—	—	—	518,2
مبلغ الإعانة المالية المستخدم أو المأذون به ^(ب)	6 682,4	—	4 944,7	—	—	—
المجموع الفرعي، 2	10 306,9	—	8 441,1	—	—	518,2
الفائض/(العجز)	—	—	—	—	—	(4 010,4)

(أ) الأرقام المنقحة لميزانية عام 2022 وأرقام الميزانية لعام 2023 هي رهن باستعراض مجموعة الدول المهتمة لها وموافقتها عليها.

(ب) يظهر مبلغ الإعانة المالية المستخدم في عام 2021 في تقرير الأداء المالي عن الميزانية البرنامجية لعام 2021. وسيجري الإبلاغ عن النفقات النهائية لعام 2022 ومبلغ الإعانة المالية المستخدم ذي الصلة في سياق تقرير الأداء المالي المتعلق بالميزانية العادية لعام 2022.

الجدول 2

الاحتياجات حسب وجه الإنفاق وتوافر التمويل، العنصر الدولي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

(3)					
(2)		النققات المقدرة للفترة من		نمو الموارد	
(1)	الميزانية المنقحة	كانون الثاني/يناير إلى	(4)	(2)/(4)=(5)	(4)-(2)=(6)
نققات عام 2021	عام 2022	كانون الأول/ديسمبر 2022	المبلغ	النسبة المئوية	الاحتياجات المقدرة لعام 2023 ⁽¹⁾
وجه الإنفاق					
النفقات/الاحتياجات					
5 326,7	3 802,5	3 802,5	(2 308,0)	(60,7)	1 494,5
الوظائف					
1 346,7	1 001,3	1 001,3	(590,5)	(59,0)	410,8
التعويضات الممنوحة لغير الموظفين					
—	—	—	—	—	—
تكاليف الموظفين الأخرى					
2 264,1	1 234,8	1 234,8	(311,9)	(25,3)	922,9
الاستشاريون والخبراء					
14,0	24,4	24,4	14,9	61,1	39,3
سفر الموظفين					
264,1	1 018,0	1 018,0	(293,3)	(28,8)	724,7
الخدمات التعاقدية					

(1) نققات عام 2021	(2) الميزانية المنقحة كانون الأول/ديسمبر 2022	(3) النققات المقدرة للفترة من كانون الأول/ديسمبر 2022	نمو الموارد		(4) المبلغ	(5)=(2)/(4) النسبة المئوية	(6)=(2)-(4) الاحتياجات المقدرة لعام 2023 ^(١)
وجه الإنفاق							
مصروفات التشغيل العامة	695,3	763,9	763,9	(295,4)	(38,7)	468,5	
اللوازم	23,0	73,7	73,7	(43,1)	(58,5)	30,6	
الأثاث والمعدات	373,0	522,5	522,5	(85,2)	(16,3)	437,3	
المجموع الفرعي، 1	10 306,9	8 441,1	8 441,1	(3 912,5)	(46,4)	4 528,6	
الأموال المتاحة							
التعهدات والتبرعات والإيرادات الأخرى	3 624,5	—	3 496,4	—	—	—	—
الرصيد غير المنفق في العام السابق	—	—	—	—	—	—	—
التبرعات المعلنة المرتقبة	—	—	—	—	—	518,2	
مبلغ الإعانة المالية المستخدم أو المأذون به ^(٢)	6 682,4	—	4 944,7	—	—	—	—
المجموع الفرعي، 2	10 306,9	—	8 441,1	—	—	518,2	
الفائض/(العجز)	—	—	—	—	—	(4 010,4)	

(أ) الأرقام المنقحة لميزانية عام 2022 وأرقام الميزانية لعام 2023 هي رهن باستعراض مجموعة الدول المهتمة لها وموافقتها عليها.

(ب) يظهر مبلغ الإعانة المالية المستخدم في عام 2021 في تقرير الأداء المالي عن الميزانية البرنامجية لعام 2021. وسيجري الإبلاغ عن النفقات النهائية لعام 2022 ومبلغ الإعانة المالية المستخدم ذي الصلة في سياق تقرير الأداء المالي المتعلق بالميزانية العادية لعام 2022.

الجدول 3

الموارد المتصلة بالوظائف للعنصر الدولي في الدوائر الاستثنائية

الفئة	المعتمد 2011	المنقح ^(أ) 2022	المقترح ^(أ) 2023
الفئة الفنية والفئات العليا			
موظفو الأمم المتحدة ^(ب)	12	9	—
مد-1	1	1	1
ف-5	4	1	-
ف-4	6	4	2
ف-3	9	2	1
ف-2	5	-	-
المجموع الفرعي	37	17	4
الرتب الأخرى			
الخدمة الميدانية	6	4	1
الموظفون الفنيون الوطنيون	9	8	3
الرتبة المحلية	34	24	3
المجموع الفرعي	49	36	7
المجموع	86	53	11

(أ) الأرقام المنقحة لميزانية عام 2022 وأرقام الميزانية المقترحة لعام 2023 هي رهن باستعراض مجموعة الدول المهمة لها وموافقتها عليها.

(ب) بالنسبة لعام 2023، يتقاضى القضاة والمدعي العام المشارك أجورا على أساس تناسبي على العمل عن بعد فقط. ولذلك، لا تظهر في الجدول.

35 - وفي عام 2023، ستغطي الاحتياجات من الموارد البالغة 4 528 600 دولار 11 وظيفة (1 مد-1، 2 ف-4، 1 ف-3، 1 من فئة الخدمة الميدانية، 3 وظائف لموظفين فنيين وطنيين، 3 من الرتبة المحلية) وتكاليف بنود غير متصلة بالوظائف، مثل الاستشاريين والخبراء، وسفر الموظفين، والخدمات التعاقدية، ومصروفات التشغيل العامة، واللوازم، والأثاث والمعدات. وتعكس الميزانية المقترحة لعام 2023 انخفاضا قدره 3 912 500 دولار مقارنة بالموارد المعتمدة لعام 2022، وذلك على النحو التالي:

(أ) **المكتبان القضائيان - يعكس الانخفاض الصافي البالغ 1 314 400 دولار مقارنة بمبلغ 2 272 200 دولار المعتمد في عام 2022 أثر الانخفاض تحت بند الوظائف (416 500 دولار) والتعويضات الممنوحة لغير الموظفين (590 500 دولار) والاستشاريين والخبراء (319 400 دولار)، وتقابل هذا الانخفاض جزئيا زيادة بمبلغ 12 000 دولار تحت بند سفر الموظفين تعزى إلى سفر المتعاقدين من أجل العودة إلى الوطن. ويعزى هذا الانخفاض إلى الانتهاء من دعاوى الاستئناف بحلول نهاية عام 2022. وسيُنقل جميع القضاة والمدعي العام المشارك من مركز العمل، وسيؤدى أي عمل قضائي عن بعد، إلا في الحالات التي يقتضي فيها الأمر حضورا فعليا في مقر الدوائر الاستثنائية. وسيُدفع أجر هذا العمل عن بُعد على أساس تناسبي عن العمل المنجز فقط. وستكون هناك حاجة في عام 2023 إلى موظف قانوني متفرغ واحد (ف-4)، لكي يتولى الإشراف على أي نشاط قضائي، بما في ذلك إعادة تصنيف وثائق ملفات القضايا والمساعدة في أرشفة السجلات القضائية بصورة دائمة؛**

(ب) **قسما دعم الدفاع والضحايا - تعكس الزيادة البالغة 302 900 دولار مقارنة بمبلغ 317 400 دولار المعتمد في عام 2022 الأثر الصافي للزيادة تحت بند الاستشاريين والخبراء (385 200 دولار) وسفر الموظفين (16 000 دولار) لأغراض الدفاع وتمثيل المدعين بالحق المدني، ويقابلها جزئيا انخفاض قدره 98 300 دولار تحت بند الوظائف في قسم دعم الدفاع. وتغطي هذه الزيادة تكاليف عمل الأطراف المتعلق بإعادة تصنيف وثائق ملفات القضايا وفقا لتوجيهات دائرة المحكمة العليا وأي عمل قضائي آخر قد يطرأ ضمن الإطار القانوني، بالإضافة إلى الأنشطة الصادرة بها تكليف المتصلة بنشر المعلومات عن الأنشطة القضائية على وكلاء كل منهم ومجموعة ضحايا الخمير الحمر عموما؛**

(ج) **مكتب الشؤون الإدارية - يعكس الانخفاض البالغ 2 901 000 دولار مقارنة بمبلغ 5 851 500 دولار المعتمد في عام 2022 انخفاضا قدره 1 793 200 دولار تحت بند الوظائف وانخفاضا قدره 1 107 800 دولار تحت البنود غير المتصلة بالوظائف (مثل الاستشاريين والخبراء، وسفر الموظفين، والخدمات التعاقدية، ومصروفات التشغيل العامة، واللوازم، والأثاث والمعدات) بسبب الانتهاء من دعاوى الاستئناف بحلول نهاية عام 2022 والشروع لاحقا في أداء المهام المتبقية. وستُغطى تكاليف 10 وظائف (1 مد-1، 1 ف-4، 1 ف-3، 1 من فئة الخدمة الميدانية، 3 وظائف لموظفين فنيين وطنيين، 3 من الرتبة المحلية) لعام 2023، مقارنة بما عدده 36 وظيفة في عام 2022.**

36 - وبالنسبة لعام 2023، يقدّر مجموع احتياجات التمويل لكل من العنصرين الوطني والدولي بمبلغ 6 047 900 دولار (4 528 600 دولار للعنصر الدولي و 1 519 300 دولار للعنصر الوطني). وبالنسبة

للعنصر الدولي، ورد إلى الأمانة العامة، حتى وقت إعداد هذا التقرير، إعلان تبرع مؤكد واحد وإعلان تبرع مرتقب واحد لعام 2023 قيمة كل منهما 259 100 دولار. واستناداً إلى نمط التبرعات في الفترة 2017-2022، يُتوقع في عام 2023 أن ترد إعلانات التبرع بالموارد بطريقة مجزأة وبمبالغ متفاوتة، وأن يحدث ذلك في كثير من الأحيان في مرحلة متأخرة من السنة المالية، مما يعني عدم توافر أرصدة مالية كافية في أي وقت من الأوقات لضمان أن تكون مدة عقود الموظفين معقولة. وكان الاحتياطي التشغيلي البالغ 4,2 ملايين دولار، والمتراكم منذ إنشاء الدوائر الاستثنائية، قد استنفد تماماً في عام 2012 لتغطية تكاليف مرتبات الموظفين، وما زال رصيده عند مستوى الصفر. ومع استمرار النقص في التبرعات، وبالنظر إلى شروط استخدام الإعانة المالية من الميزانية العادية منذ عام 2015، التي تقتضي أن يعاد أي رصيد غير منفق إلى الأمم المتحدة، لم تتمكن الأمانة العامة من إعادة تكوين أي احتياطي مالي، ومن ثم ليس لديها أي آلية تمويل لتغطية الاحتياجات التشغيلية الجارية.

37 - ولمواجهة هذا الوضع، يقترح الأمين العام منح إعانة مالية قدرها 4 010 400 دولار للعنصر الدولي لعام 2023. ويراعي مستوى الإعانة المطلوبة الميزانية المقترحة لعام 2023 البالغة 4 528 600 دولار، والتبرعات المقدّر أن تبلغ 518 200 دولار في عام 2023، والنقص في أموال التبرعات المجمعة من الدول مقارنة بإجمالي احتياجات الميزانية. ويعكس مستوى الإعانة المطلوبة الموارد المالية اللازمة لضمان تشغيل الدوائر الاستثنائية خلال عام 2023، على افتراض أن مجموعة الدول المهتمة ستوافق على ميزانية عام 2023. وإذا اعتمدت الميزانية المقترحة عند مستوى مختلف، ستقدّم إلى الجمعية العامة معلومات مستكملة بشأن أي تسويات مدخلة على الميزانية أو بشأن ما يترتب عليها من تسويات في مستوى الإعانة المقترح. وستتيح الإعانة المالية المقترحة استمرار العمل القضائي للدوائر الاستثنائية دون انقطاع، ريثما ترد التبرعات الإضافية اللازمة لسير عملها طوال السنة. ويقترح الأمين العام أن تكون الإعانة متاحة للإنفاق منها إذا لم تكن الأموال المتاحة من الموارد الخارجة عن الميزانية كافية لسداد تكاليف المرتبات والتشغيل المتعلقة بالعنصر الدولي. ونظراً للحالة المالية للدوائر الاستثنائية، يقترح الأمين العام تقديم إعانة مالية لتقادي أثر سلبي على التدفقات النقدية للمنظمة. وإدراكاً من الأمين العام للصعوبات التي تُواجه في الحصول على الأموال عن طريق التبرعات والحاجة في الوقت نفسه إلى كفالة إنجاز العمل المتبقي على وجه السرعة، فإنه سيواصل بذل جهوده المكثفة لجمع التبرعات.

38 - وقد دأبت حكومة كمبوديا على تقديم مساهمات كبيرة لدعم الدوائر الاستثنائية بلغت 4,1 ملايين دولار في عام 2015، و 4,2 ملايين دولار في كل من عامي 2016 و 2017، و 4,0 ملايين دولار في عام 2018، و 3,9 ملايين دولار في عام 2019، و 3,8 ملايين دولار في عام 2020، و 3,6 ملايين دولار في عام 2021، و 3,4 ملايين دولار في عام 2022. وعلى الرغم من حدوث تحسن في حالة العنصر الوطني في السنوات الأخيرة، يظل توقيت تقديم التبرعات عاملاً مهماً، ويظل التمويل الإجمالي في عام 2023 وما بعده أمراً يكتنفه عدم اليقين. وقد كررت حكومة كمبوديا تأكيد التزامها القوي بإزاء الدوائر الاستثنائية والتزامها القوي بمعالجة صعوبات التمويل التي تواجهها. وستواصل الأمم المتحدة أيضاً دعم حكومة كمبوديا في سعيها إلى الحصول على تبرعات إضافية من المجتمع الدولي لصالح العنصر الوطني. وعلى غرار ما شهدته السنوات السابقة، من المرجح أن يكون لأي نقص في التمويل من الجهتين أثر بالغ في أنشطة الدوائر الاستثنائية ككل.

سادسا - التزامات نهاية الخدمة المتعلقة بالقضاة والمدعي العام والموظفين

39 - لا تزال الحالة المالية للدوائر الاستثنائية غير مستقرة، بما في ذلك بالنسبة للعنصر الدولي. وتقوم الميزانية المقترحة لعام 2023 على فرضية استمرار عمل العنصر الدولي في الدوائر الاستثنائية، وتغطي، بالقدر الذي يتوافر به التمويل الكامل، تكاليف مدفوعات نهاية الخدمة المستحقة للموظفين والقضاة الدوليين الذين يُتوقع أن تنتهي خدمتهم خلال عام 2023.

40 - وإذا لم يتوفر التمويل الكامل في عام 2023، فلن يكون من الممكن تمديد عقود الموظفين المعيّنين تعيينا مستمرا. وسوف يُسمح بانتهاء العقود القائمة وفقاً لأحكامها وشروطها، مما سيؤدي إلى خصوم إضافية لا تغطيها الميزانية المقترحة لعام 2023. وتشمل هذه الخصوم الاستحقاقات والمزايا المستحقة الدفع عند انتهاء الخدمة، من قبيل السفر بغرض الانتقال ومنحة الشحن ومنحة الإعادة إلى الوطن والاستعاضة عن أيام الإجازات السنوية غير المستخدمة بتسوية نقدية. وبالنسبة للعنصر الدولي، تقدّر قيمة هذه الخصوم حالياً بمبلغ 311 777 دولار. ولا يشمل هذا المبلغ أي تكاليف مطلوبة لإقفال العمليات بشكل سليم ونظامي إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

41 - وعلى النحو المشار إليه سابقاً، استُنفدت الاحتياطي التشغيلي في عام 2012 لتغطية مصروفات المرتبات في ذلك الوقت بسبب النقص في التبرعات. ولم تسمح شروط استخدام الإعانة بإعادة تكوين أي احتياطي للوفاء بالتزامات نهاية الخدمة. وتأخذ الأمانة العامة في الاعتبار الالتزامات المقدرة لاستحقاقات نهاية الخدمة عند النظر في مدة تمديد عقود موظفي العنصر الدولي في الدوائر الاستثنائية. وقد أدى ذلك إلى إبرام عقود أقصر مدة.

سابعا - أجور القضاة الدوليين والمدعي العام المشاركين الدولي

42 - طلبت الجمعية العامة، في قرارها 246/76 ألف، إلى الأمين العام أن يجري استعراضاً للتغيير المقترح في أحكام وشروط خدمة القضاة الدوليين والمدعي العام المشاركين، مع التركيز بوجه خاص على استنتاجات وتوصيات اللجنة الاستشارية، وأن يبلغ عن ذلك في تقريره المقبل.

43 - وعملاً بالمادة 1 من الإضافة إلى الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والحكومة الملكية لكمبوديا، نُقل جميع القضاة الدوليين، باستثناء قضاة دائرة المحكمة العليا، من كمبوديا، وأصبحوا يعملون عن بعد ويتقاضون أجوراً على أساس تناسبي عن أي عمل يؤديه. وبالإضافة إلى ذلك، نُقل المدعي العام الدولي المشارك من كمبوديا في تموز/يوليه 2022. وبمجرد نقل قضاة المحكمة العليا من كمبوديا، في أوائل العام المقبل، بعد إنجاز عملهم في القضية 02/002، سيعملون أيضاً عن بعد وسيتمتعون أجوراً على أساس تناسبي عن أي عمل يؤديه. وبناء على ذلك، لن يتقاضى القضاة الدوليين والمدعي العام المشاركين الدولي بعد ذلك أجراً سنوياً أو استحقاقات أخرى ولن يتقاضوا سوى أتعاب يومية عن العمل المنجز. ولدى تحديد الأتعاب اليومية التي يتقاضاها خلال مرحلة تصريف الأعمال المتبقية للقضاة الدوليين والمدعي العام الدولي المشارك المنقولون، أخذت الأمانة العامة في الاعتبار الأتعاب اليومية الحالية، الموضوعة في عام 2019، واستعرضت سياسات وممارسات الأمانة في مجال الأجور واستنتاجات وتوصيات اللجنة الاستشارية. والأتعاب اليومية المنقحة مماثلة للأجر التناسبي المحسوب على أساس المرتب الصافي لموظف برتبة مد-2. وقد أقرت مجموعة الجهات المانحة الرئيسية الأحكام والشروط المقترحة للقضاة الدوليين

والمدعي العام المشارك الدولي في مرحلة تصريف الأعمال المتبقية، بما في ذلك الأتعاب اليومية، وذلك رهنا بإقرارها أيضا من جانب اللجنة التوجيهية ومجموعة الدول المهمة.

ثامنا - علاقات التفاعل التشغيلية والمتعلقة بالميزانية والشؤون المالية مع آلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر

44 - طلبت الجمعية العامة، في قرارها 246/76 ألف، مشيرةً إلى الفقرة 26 من تقرير اللجنة الاستشارية، إلى الأمين العام أن يبحث جدوى وجود كيان واحد في الأمانة العامة يتولى الإشراف على علاقات التفاعل التشغيلية والمتعلقة بشؤون الميزانية والشؤون المالية مع آلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر، وأن يقدم ما يتعلق بذلك من خيارات، على أساس الدروس المستفادة من عمليات مماثلة لتجميع المهام.

45 - وتتولى الكيانات الأربعة التالية حاليا إدارة العنصر الدولي: (أ) يوفر مكتب المراقب المالي التوجيه الاستراتيجي بشأن القرارات الإدارية التي تنطوي على مخاطر مالية؛ (ب) يقدم مكتب الشؤون القانونية التوجيه بشأن المسائل ذات الطابع القانوني؛ (ج) يدير مكتب إدارة برنامج تنمية القدرات، التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الصندوق الاستثماري للعنصر الدولي؛ (د) تقدم آلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر المساعدة التقنية والتشغيلية إلى الدوائر الاستثنائية. وتمشيا مع طلب الجمعية العامة، وعلى أساس الشروع المقرر في مرحلة تصريف الأعمال المتبقية في عام 2023، يجري حاليا استعراض مقترح يدعو إلى تبسيط إدارة العنصر الدولي عن طريق نقل جميع المهام التي تؤديها حاليا إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلى آلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر في عام 2024. وستُجرى مشاورات مع الجهات صاحبة المصلحة المعنية لوضع خطة تنفيذ أكثر تفصيلا في عام 2023. وسيواصل مكتب الشؤون القانونية تقديم التوجيه بشأن المسائل القانونية، وسيواصل مكتب المراقب المالي تقديم التوجيه الاستراتيجي بشأن القرارات الإدارية التي تنطوي على مخاطر مالية.

تاسعا - الاستنتاجات

46 - يرحب الأمين العام بالتقدم الذي أحرزته الدوائر الاستثنائية في جميع مجموعات الإجراءات الجارية في السنة التي انقضت منذ صدور تقريره السابق.

47 - وقد أحرزت الدوائر الاستثنائية تقدما كبيرا في إنجاز ولايتها، مع صدور الأحكام النهائية في القضيتين 001 و 01/002، والحكم الابتدائي التاريخي في القضية 02/002، ورد الدعوى في القضية 01/004، وإنجاز القضايا 02/004 و 003 و 004، والتقدم الكبير المحرز في دعاوى الاستئناف في القضية 02/002.

48 - ويثني الأمين العام على المسؤولين القضائيين والموظفين في كلا عنصري الدوائر الاستثنائية للالتزامهم وتفانيهم المتواصلين في أداء الولاية الصعبة الموكلة إلى الدوائر.

- 49 - ويرحب الأمين العام بتقديم حكومة كمبوديا معظم التمويل اللازم للعنصر الوطني في الأعوام 2015 إلى 2022، ويعرب عن تقديره لما تبديه الحكومة من التزام بإنجاح عمل الدوائر. ويعرب الأمين العام في الوقت نفسه عن قلقه بسبب استمرار الصعوبات المالية التي تواجهها الدوائر واستمرار قصور التبرعات المجمعة من الحكومات عن تلبية إجمالي احتياجات الميزانية خلال السنوات الثماني الماضية. ويظل واضحاً أن آليات التمويل الحالية للدوائر لا يمكنها الاستمرار بدون مساعدة إضافية.
- 50 - ويظل من الأهمية بمكان أن يكفل المجتمع الدولي حصول الدوائر الاستثنائية على الوسائل المالية اللازمة لضمان إتمام إجراءاتها القضائية وإدارة محفوزاتها القضائية، بما يتماشى مع المعايير الدولية. فعجز الدوائر الاستثنائية عن أداء عملها لأسباب مالية سيشكل انتكاسة خطيرة لما يبذله المجتمع الدولي من جهود لمكافحة الإفلات من العقاب والسعي إلى تحقيق العدالة لشعب كمبوديا.

عاشراً - التوصيات

- 51 - يطلب الأمين العام إلى الجمعية العامة أن تقوم بما يلي:
- (أ) أن تحيط علماً بهذا التقرير وباستخدام سلطة الالتزام الموافق عليها لعام 2022؛
- (ب) أن تحيط علماً بأن الإعانة المستخدمة في عام 2021 ومبلغها 6 682 373 دولار تظهر في تقرير الأداء المالي عن الميزانية البرنامجية لعام 2021؛
- (ج) أن تحيط علماً باحتياجات الدوائر الاستثنائية من الموارد للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، المقدرة بمبلغ 4 528 600 دولار كي يتسنى للعنصر الدولي في الدوائر مواصلة الوفاء بولايته؛
- (د) أن تعتمد مبلغاً قدره 4 010 400 دولار في إطار الباب 8، الشؤون القانونية، على سبيل الإعانة للعنصر الدولي للدوائر الاستثنائية لعام 2023 في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023، على أن يكون مفهوماً أن أي تبرعات إضافية ترد ستحد من استخدام التمويل الذي توفره الأمم المتحدة، وسيبلغ عن ذلك في تقرير الأداء عن الميزانية البرنامجية لعام 2023؛
- (هـ) أن تحيط علماً بالتزامات نهاية الخدمة لموظفي الأمم المتحدة في الدوائر الاستثنائية، التي تقدر حالياً بمبلغ 311 777 دولار.

موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة

وصف موجز للتوصية

الإجراءات المتخذة أو المزمع اتخاذها لتنفيذ التوصية

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/76/7/Add.12)

تتخذ الدوائر الاستثنائية جميع التدابير المتاحة للتعجيل بإنجاز ولايتها وإدارة الموارد المتاحة بجدية، وذلك لكفالة تحقيق الكفاءة من حيث التكلفة، مع مراعاة الطابع المستقل للعملية القضائية والالتزام بجميع المتطلبات القانونية. وبالإضافة إلى الإطار القانوني، تسير أعمال الدوائر أيضا وفقاً للتطورات الموضوعية في القضايا المعروضة عليها، وهي تطورات كثيرة ما تكون المبادرة فيها لأطراف مستقلة من الناحية القانونية عن القضايا.

ومنذ التقرير السابق للأمين العام (A/76/331)، تواصل الدوائر الاستثنائية إحراز تقدم في جميع القضايا المتبقية. وقد أُنجزت الإجراءات القضائية في القضيتين 003 و 004. وفي القضية 02/002، عقدت دائرة المحكمة العليا جلسات لسماع دعاوى الاستئناف لمدة أربعة أيام، من 16 إلى 19 آب/أغسطس 2021، ونطقت بحكمها في دعاوى الاستئناف في 22 أيلول/سبتمبر 2022. ومن المتوقع الانتهاء من دعاوى الاستئناف في تلك القضية في الربع الأخير من عام 2022 لدى صدور الحكم الكتابي.

انظر الفقرات 23-26 من هذا التقرير.

أعيد الفائض البالغ 580 100 دولار لعام 2020 إلى الدول الأعضاء في سياق قرار الجمعية العامة 247/76 جيم المتعلق بتمويل اعتمادات 2022.

تحيط اللجنة الاستشارية علماً بإصدار الدائرة التمهيدية رأياً في قضيتين خلال عام 2021. وتواصل اللجنة التشديد على أهمية تحديث الخطة الشاملة لإنجاز القضايا بانتظام، وتكرر التأكيد على ضرورة اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتعجيل بإنجاز القضايا، بما في ذلك زيادة فعالية التخطيط، مع إيلاء المراعاة التامة لما تقتضيه العملية القضائية (انظر A/75/7/Add.19، الفقرة 12، و A/73/448، الفقرة 13). ونظراً لطول المدة التي استغرقتها الإجراءات حتى اليوم، وانعدام اليقين بشأن الفترات الزمنية لإنجاز القضايا المتبقية، واحتمال استمرار النشاط القضائي لعدة سنوات بعد الفترة المالية الحالية، تكرر اللجنة الإعراب مرة أخرى عن قلقها إزاء الآثار المالية المحتملة بهذا الخصوص (انظر A/75/7/Add.19، الفقرة 12 و A/74/7/Add.16، الفقرة 12) (الفقرة 9).

بسبب الصعوبات المالية المستمرة التي تواجهها الدوائر الاستثنائية، تكرر اللجنة الاستشارية تأكيد ضرورة الاستمرار في بذل جهود مكثفة من أجل جمع التبرعات للتعجيل بإنجاز المهام المنوطة بالدوائر الاستثنائية، وذلك بسبل منها توسيع قاعدة المانحين، وتشجيع أعضاء مجموعة المانحين الرئيسيين ومجموعة الدول المهتمة على تكثيف جهودها من حيث كفاءة التكلفة (انظر أيضاً A/75/7/Add.19، الفقرة 17، و A/74/7/Add.16، الفقرة 25، و A/73/448، الفقرة 25) (الفقرة 12).

ترى اللجنة الاستشارية أن الأمين العام ينبغي أن يستخدم فقط الجزء من سلطة الالتزام اللازم لتكملة التبرعات، وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يُقيد الرصيد الحر لعام 2020 البالغ 580 100 دولار لحساب الدول الأعضاء في كانون الثاني/يناير 2022 (انظر أيضاً A/75/7/Add.19، الفقرة 15) (الفقرة 14).

تأمل اللجنة الاستشارية في أن يُردَّ إلى الدول الأعضاء، وفي أقرب وقت ممكن، أي رصيد حر لعام 2021 (انظر أيضا A/75/7/Add.19، الفقرة 14) (الفقرة 16).

تحيط اللجنة الاستشارية علما بالجهود المبذولة لتنفيذ تدابير تحقيق الوفورات في التكاليف. ونظرا للصعوبات التمويلية المستمرة التي تواجهها الدوائر الاستثنائية، تأمل اللجنة في مضاعفة جهود كفاءة التكاليف ضمن إطار المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر (الفقرة 17).

تؤكد آلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر أنها تبذل جهودا متواصلة لتحقيق الفعالية المثلى من حيث التكلفة، ويشمل ذلك إجراء تقييم مستمر للوظائف الشاغرة على ضوء الاحتياجات البرنامجية المتغيرة، وفرض تجميد عمليات الاستقدام، حيثما أمكن ذلك. وقد نُقلت مهام إدارية إضافية إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في عام 2022 بهدف تحقيق وفورات في الحجم، وستُنقل مهام أخرى في عام 2023، ويعكس ذلك التغييرات التشغيلية المتعلقة بالمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر. وفي عام 2022، اتخذت تدابير انتقالية، في وقت مبكر، بموجب الإضافة حيثما تسنى ذلك، وهو ما أدى إلى عمل القضاة والمدعين العامين المشاركين ومحامي الدفاع والمحامين المشاركين الرئيسيين الممثلين للمدعين بالحق المدني عن بعد وتقاضيتهم لأجر تناسبي على العمل المنجز.

تلاحظ اللجنة الاستشارية أنَّ الميزانية المقترحة لعام 2022 تتطوي على انخفاض في الاحتياجات مقارنة بالميزانية المنقحة لعام 2021، ولكنها تتضمن أيضا زيادة في الموارد مقارنة بالنفقات الإجمالية المقدرة لعام 2021 (انظر الفقرة 15 أعلاه). وتأمل اللجنة في أن يتم تزويد الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير بمعلومات مفصلة عن الفروق بين النفقات المتوقعة لعام 2021 والميزانية المقترحة لعام 2022 حسب وجه الإنفاق (انظر أيضا A/75/7/Add.19، الفقرة 25) (الفقرة 23).

توصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام تقديم خيارات تكفل أن يتولى كيان واحد من الأمانة العامة الإشراف على علاقات التفاعل مع المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر، وذلك فيما يتعلق بالعمليات والميزانية والشؤون المالية (الفقرة 26).

ترد في الجدول 2 من هذا التقرير معلومات مستكملة عن نفقات عام 2021 والميزانية المنقحة لعام 2022، حسب وجه الإنفاق، فيما يتعلق بالعنصر الدولي.

انظر الفرع الثامن من هذا التقرير.

تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأجر الصافي لموظف من موظفي الأمم المتحدة بالدوائر الاستثنائية (707 224 دولاراً) لا يزال أعلى من الأجر الصافي للموظف برتبة مد-2 (168 664 دولاراً) وبمقدار مبلغ الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات موظفي الأمم المتحدة. وتؤكد اللجنة مجدداً توصيتها بوقف هذه الممارسة وترى أن البت في هذه المسألة هو من اختصاص الجمعية العامة (الفقرة 32).

وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي توضيح ما إذا كان هذا المستوى من المرتب الأساسي ناجماً عن استمرار دفع مرتب إجمالي للقضاة وللمدعي العام المشارك بدلاً من دفع مرتب صافٍ، أم عن إدراج مخصصات للاشتراكات في المعاشات التقاعدية وفي التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، أم عن مزيج من الاثنين معاً (الفقرة 33).

وتود اللجنة الاستشارية أن توضح أن توصيتها الواردة في الفقرة 37 من الوثيقة A/75/7/Add.19، قد صيغت من أجل معالجة المخالفات المتعلقة بالمرتب الأساسي للقضاة الدوليين وللمدعي العام المشارك بالدوائر الاستثنائية. وترى اللجنة أنه ينبغي توكي الوضوح فيما يتعلق بعناصر وحساب المرتب الأساسي للقضاة الدوليين وللمدعي العام المشارك بالدوائر الاستثنائية. وتؤكد اللجنة من جديد أن المرتب الأساسي للقضاة الدوليين وللمدعي العام المشارك بالدوائر الاستثنائية ينبغي أن يكون هو نفسه بالنسبة لموظفي الأمم المتحدة من الرتبة مد-2 (الفقرة 35).

عملاً بالإضافة إلى الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة وكمبوديا بشأن الترتيبات الانتقالية وإنجاز أعمال الدوائر الاستثنائية، فُصل جميع القضاة الدوليين، باستثناء قضاة دائرة المحكمة العليا، من كمبوديا عند انتهاء الإجراءات المعروضة على دوائريهم، وابتأوا يعملون عن بعد ويقاضون أجوراً على أساس تناسبي عن أي عمل يؤدونه. وبناءً على ذلك، خُفض في عام 2022 عدد موظفي الأمم المتحدة المقيمين في مركز العمل المذكور إلى موظفين: هما قاضيان في دائرة المحكمة العليا. ويعمل حالياً قاض واحد في دائرة المحكمة العليا والمدعي العام المشارك الدولي عن بعد وعلى أساس تناسبي. ومن المتوقع أن يُنقل موظفاً الأمم المتحدة المتبقين من كمبوديا، لدى إنجاز العمليات القضائية المتعلقة بالقضية 02/002 في نهاية الربع الأول من عام 2023، وأن يعملوا عن بُعد بعد ذلك وأن يقاضوا أجراً على أساس تناسبي عن أي عمل يؤديانه.

نظراً لقلّة عدد القضايا الجارية المعروضة على أنظار الدوائر الاستثنائية، وفي ضوء التقليل المقترح في القوة العاملة بهذه الدوائر، ترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي الأخذ ببعض المرونة فيما يتعلق بعدد موظفي الأمم المتحدة العاملين بالدوائر الاستثنائية (الفقرة 37).

وصف موجز للتوصية

الإجراءات المتخذة أو المزمع اتخاذها لتنفيذ التوصية

علاوة على ذلك، تلاحظ اللجنة الاستشارية مرة أخرى أنه بعد إصدار تسعة طلبات متتالية للحصول على إعانات مالية لدعم العنصر الدولي في الدوائر الاستثنائية، لم تعد هذه الممارسة فعلا ذات طابع استثنائي. ومع ذلك، تواصل اللجنة التشديد على ضرورة أن تظل التبرعات مصدرا رئيسيا لتمويل الدوائر الاستثنائية وعلى بذل المزيد من الجهود لتجنب الاعتماد المستمر على الإعانات المالية (الفقرة 39).

للاطلاع على تفاصيل عن اتجاه التبرعات الذي يتسبب في زيادة الاعتماد على الميزانية العادية، انظر الفقرات 23-27.

المرفق الثاني

الوضع المالي للدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا

العنصر الدولي: المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات
الخمير الحمر

الجدول ألف-1

الوضع المالي للعنصر الدولي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

ألف - الإيرادات	
230 313,2	التبرعات المتلقاة من عام 2005 إلى عام 2021
5 305,6	عائد الفائدة من عام 2005 إلى عام 2021 والتسويات الأخرى
235 618,8	المجموع الفرعي
(294 063,3)	باء - النفقات ⁽¹⁾
(58 444,5)	الرصيد المالي (العجز)⁽²⁾

(أ) تشمل الأرقام منحة قدرها 3 255 000 دولار في عام 2013 وقروضا قدرها 780 000 دولار في عام 2014 مُنحت للعنصر الوطني لتغطية تكاليف المرتبات. وترد هذه التكاليف أيضا في جداول العنصر الوطني.

(ب) غُطّي العجز بالإعانة المتأتية من الميزانية العادية لعام 2015 (10 678 400 دولار) ولعام 2016 (10 407 700 دولار) ولعام 2017 (10 619 000 دولار) ولعام 2018 (6 856 200 دولار) ولعام 2019 (6 780 900 دولار) ولعام 2020 (6 419 900 دولار) و 2021 (6 682 400 دولار).

الجدول ألف-2

الوضع المالي للعنصر الدولي لعام 2022 والتوقعات لعام 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

ألف - الإيرادات	
3 496,4	التبرعات المتلقاة لعام 2022
-	التبرعات المعلنة غير المسددة لعام 2022
-	التبرعات المعلنة المرتقبة لعام 2022
3 496,4	المجموع الفرعي
(8 441,1)	باء - الميزانية المنقحة لعام 2022
(4 944,7)	جيم - الفائض المقدّر/(العجز) المقدّر لعام 2022
دال - إيرادات عام 2023	
259,1	التبرعات المعلنة غير المسددة لعام 2023 ⁽¹⁾

259,1	التبرعات المعلنة المرتقبة لعام 2023 ^(ب)
518,2	المجموع الفرعي
(4 528,6)	هاء - احتياجات الميزانية المقدرة لعام 2023 ^(ج)
(4 010,4)	واو - العجز المقدّر لعام 2023

- (أ) أُعيد تقييم تبرعات ألمانيا (250 000 يورو) في 31 آب/أغسطس 2022.
- (ب) أُعيد تقييم تبرعات ألمانيا (250 000 يورو) في 31 آب/أغسطس 2022.
- (ج) أرقام ميزانية الفترة 2022-2023 هي رهن باستعراض مجموعة الدول المهمة لها وموافقتها عليها.

العنصر الوطني: كمبوديا

الجدول ألف-3

الوضع المالي للعنصر الوطني في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	ألف - الإيرادات
94 728,7	التبرعات المتلقاة من عام 2005 إلى عام 2021
(93 741,5)	باء - النفقات
987,2	رصيد الأموال

الجدول ألف-4

الوضع المالي للعنصر الوطني لعام 2022 والتوقعات لعام 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	ألف - إيرادات عام 2022
987,2	الرصيد النقدي المرحّل في 1 كانون الثاني/يناير 2022
3 866,0	التبرعات المتلقاة لعام 2022
-	التبرعات المعلنة غير المسددة لعام 2022
-	التبرعات المعلنة المرتقبة لعام 2022
4 853,2	المجموع الفرعي
(4 273,2)	باء - الميزانية المنقحة لعام 2022
580,0	جيم - الفائض المقدّر/(العجز) المقدّر لعام 2022
	دال - إيرادات عام 2023
-	التبرعات المعلنة غير المسددة لعام 2023
-	التبرعات المعلنة المرتقبة لعام 2023
-	المجموع الفرعي
1 519,3	هاء - الاحتياجات المقدرة لعام 2023
(1 519,3)	واو - الفائض المقدّر/(العجز) المقدّر لعام 2023

الاحتياجات الإرشادية من الموارد للعنصر الوطني

الجدول ألف-5-1

الاحتياجات حسب العنصر وتوافر التمويل

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

(1) نفقات عام 2021	(2) الميزانية المنقحة لعام 2022	(3) النفقات المقدرة للفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2022	(4) نمو الموارد		(4)-(2)=(6) الاحتياجات المقدرة لعام 2023 ⁽¹⁾
			(4) المبلغ	(5)=(2)/(4) النسبة المئوية	
النفقات/الاحتياجات					
1- المكتبان القضائيان	872,9	508,0	508,0	(281,9)	226,1
2- قسما دعم الدفاع والضحايا	278,2	292,0	292,0	(97,1)	194,9
3- مكتب الشؤون الإدارية	3 290,4	3 473,2	3 473,2	(2 374,9)	1 098,3
المجموع الفرعي، 1	4 441,5	4 273,2	4 273,2	(2 753,9)	1 519,3
الأموال المتاحة					
التعهدات والتبرعات	4 772,1	-	3 866,0	-	-
الرصيد غير المنفق في العام السابق	656,6	-	987,2	-	580,0
التبرعات المعلنة المرتقبة	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي، 2	5 428,7	-	4 853,2	-	580,0
الفائض/(العجز)	987,2	-	580,0	-	(939,3)

(أ) أرقام ميزانية الفترة 2022-2023 هي رهن باستعراض مجموعة الدول المهمة لها وموافقتها عليها.

الجدول ألف-5-2

الاحتياجات حسب وجه الإنفاق وتوافر التمويل

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

(3)					
(2)		نمو الموارد		(4)-(2)=(6)	
(1)	الميزانية المنقحة	كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2022	(4) المبلغ	(5)=(4)/(2) النسبة المئوية	الاحتياجات المقدرة لعام 2023 ⁽¹⁾
نققات عام 2021					
وجه الإنفاق					
النفقات/الاحتياجات					
الوظائف	2 105,7	2 072,5	2 072,5	(1 440,9)	631,6
التعويضات الممنوحة لغير الموظفين	564,1	343,9	343,9	(186,0)	157,9
تكاليف الموظفين الأخرى	161,1	100,7	100,7	(100,0)	-
الاستشاريون والخبراء	141,7	141,7	141,7	68,1	209,8
سفر الموظفين	-	11,1	11,1	(4,2)	6,9
الخدمات التعاقدية	921,0	1 001,5	1 001,5	(650,6)	350,9
مصروفات التشغيل العامة	381,8	318,4	318,4	(247,5)	70,9

(1) نققات عام 2021	(2) الميزانية المنقحة عام 2022	(3) النققات المقدرة للفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2022	(4) نمو الموارد		(6)-(2)=(4) الاحتياجات المقدرة عام 2023 ^(أ)	وجه الإنفاق
			(4) المبلغ	(5)=(4)/(2) النسبة المئوية		
26,1	20,6	20,6	(11,3)	(54,9)	9,3	الضيافة
137,8	252,4	252,4	(199,0)	(78,8)	53,4	تعديلات أماكن العمل
2,2	10,4	10,4	18,2	175	28,6	التدريب والاجتماعات
4 441,5	4 273,2	4 273,2	(2 753,9)	(64,4)	1 519,3	المجموع الفرعي، 1
الأموال المتاحة						
4 772,1	—	3 866,0	—	—	—	التعهدات والتبرعات
656,6	—	987,2	—	—	580,0	الرصيد غير المنفق في العام السابق
—	—	—	—	—	—	التبرعات المعلنة المرتقبة
5 428,7	—	4 853,2	—	—	580,0	المجموع الفرعي، 2
987,2	—	580,0	—	—	(939,3)	الفائض/(العجز)

(أ) أرقام ميزانية الفترة 2023-2022 هي رهن باستعراض مجموعة الدول المهتمة لها وموافقتها عليها.

الجدول ألف-3-5

الاحتياجات من الوظائف

الفئة	المعتمد لعام 2021	المنقح ^(أ) لعام 2022	المقترح ^(أ) لعام 2023
الفئة الفنية والفئات العليا			
مد-1	14	11	1
ف-5	1	1	-
م و-دال	15	13	5
م و-جيم	8	8	1
م و-باء/م و-ألف	12	11	3
المجموع الفرعي	50	44	10
الرتب الأخرى			
الرتبة المحلية	79	76	20
المجموع الفرعي	79	76	20
المجموع	129	120	30

المختصرات: م و-ألف، موظف فني وطني من الرتبة ألف؛ م و-باء، موظف فني وطني من الرتبة باء؛ م و-دال، موظف فني وطني من الرتبة جيم؛ م و-جيم، موظف فني وطني من الرتبة دال.

(أ) أرقام ميزانية الفترة 2023-2022 هي رهن باستعراض مجموعة الدول المهتمة لها وموافقتها عليها.

الميزانية المعتمدة والنفقات الفعلية، 2011-2022

الجدول ألف-6

الميزانية المعتمدة والنفقات الفعلية - العنصر الدولي، 2011-2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

السنة	(1) الميزانية المعتمدة	(2) الرصيد المرحل	(3) المساهمات المقدمة من حكومة كمبوديا	(4) التبرعات الدولية	(5) عائد الفائدة والتسويات الأخرى	(6) مبلغ سلطة الالتزام التي أُننت بها الجمعية العامة	(7) المستخدم من مبلغ سلطة الالتزام	(8)=(2)+(3)+(4)+(5)+(7) مجموع التمويل المتاح للسنة	(9) النفقات الفعلية لكامل السنة	(10)=(9)- الرصيد غير المستخدم	(11)=(9)-(10) المردود من مبلغ سلطة الالتزام
2011	30 834,7	9 472,5	-	21 458,7	193,8	-	-	31 125,0	22 912,9	8 212,1	-
2012	25 011,7	8 212,2	-	16 576,1	30,2	-	-	24 818,5	23 340,3	1 478,2	-
2013	26 005,1	1 478,2	-	22 903,4	20,4	-	-	24 402,0	23 746,2	655,8	-
2014	23 421,9	655,7	-	16 785,3	-	15 540,0	15 540,0	32 981,0	21 728,1	11 252,9	11 252,9
2015 ^(أ)	27 096,6	(4 287,1)	-	17 760,1	(112,9)	12 100,0	12 100,0	25 460,1	24 038,5	1 421,6	1 421,6
2016 ^(أ)	25 697,7	-	-	13 234,2	(93,1)	12 100,0	12 100,0	25 241,1	23 548,9	1 692,2	1 692,2
2017 ^(أ)	23 763,0	-	-	9 229,8	244,4	11 000,0	11 000,0	20 474,2	20 093,1	381,1	381,1
2018 ^(أ)	17 713,7	-	-	8 411,2	100,9	8 000,0	8 000,0	16 512,1	15 368,3	1 143,8	1 143,8
2019 ^(أ)	16 014,1	-	-	6 271,4	186,1	7 430,8	7 430,8	13 888,3	13 238,4	649,9	(ب)649,9
فترة الميزانية السنوية											
السنة	(1) الميزانية المعتمدة	(2) الرصيد المرحل	(3) المساهمات المقدمة من حكومة كمبوديا	(4) التبرعات الدولية	(5) عائد الفائدة والتسويات الأخرى	(6) مبلغ سلطة الالتزام التي أُننت بها الجمعية العامة	(7) المستخدم من مبلغ سلطة الالتزام	(8)=(2)+(3)+(4)+(5)+(7) مجموع التمويل المتاح للسنة	(9) النفقات الفعلية لكامل السنة	(10)=(9)- الرصيد غير المستخدم	(11)=(9)-(10) المردود من مبلغ سلطة الالتزام
2020 ^(ج)	11 681.6	-	-	4 301.9	61.6	7 000.0	7 000.0	11 363.5	10 783.4	580.1	580.1
2021 ^(د)	12 874.8	-	-	3 624.5	-	7 000.0	6 682.4	10 306.9	10 306.9	-	-
2022 ^(هـ)	8 441.1	-	-	3 496.4	-	7 000.0	4 944.7	8 441.1	8 441.1	-	-

(أ) منذ عام 2015، تُردّ الأرصدة المتبقية في نهاية السنة إلى الميزانية العادية ولا يمكن تحويلها إلى الفترة التالية بموجب شروط استخدام الإعانة من الميزانية العادية.

(ب) رُذ الرصيد الحر لعام 2019 البالغ 649 900 دولار إلى الدول الأعضاء في سياق قرار الجمعية العامة 254/75 جيم.

(ج) رُذ الرصيد الحر لعام 2020 البالغ 580 100 دولار إلى الدول الأعضاء في سياق قرار الجمعية العامة 247/76 جيم.

(د) يظهر مبلغ الإعانة المالية المستخدم في عام 2021 في البيانات المالية لعام 2021 وتقرير الأداء المالي عن الميزانية البرنامجية لعام 2021.

(هـ) سيجري الإبلاغ عن النفقات النهائية وما يتصل بها من استخدام الإعانة لعام 2022 في سياق تقرير الأداء المالي المتعلق بالميزانية العادية لعام 2022.

الجدول ألف-7

الميزانية المعتمدة والنفقات الفعلية - العنصر الدولي، 2011-2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التمويل المتاح للسنة												
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)=(2)+(3)+(4)+(5)+(7)	(9)	(10)=(8)-(9)	(11)		
الميزانية المعتمدة	الرصيد المرحّل	المساهمات المقدمة من حكومة كمبوديا	التبرعات الدولية	عائد الفائدة والتسويات الأخرى	مبلغ سلطة الالتزام التي أُنذت بها الجمعية العامة	المستخدم من مبلغ سلطة الالتزام	مجموع التمويل المتاح للسنة	النفقات الفعلية لكامل السنة	الرصيد غير المستخدم	المردود من مبلغ سلطة الالتزام		السنة
9 857,9	1 229,9	350,0	7 233,3	-	-	-	8 813,2	9 071,8	(258,6)	-		2011
9 240,5	(258,6)	1 700,0	7 168,7	-	-	-	8 610,1	8 926,6	(316,5)	-		2012
9 370,3	(316,6)	3 600,0	4 481,6	-	-	-	7 765,0	7 523,9	241,1	-		2013
6 380,7	241,2	3 959,0	2 021,5	-	-	-	6 221,7	6 063,3	158,4	-		2014
6 653,8	158,5	4 100,0	2 316,4	-	-	-	6 574,9	6 476,0	98,9	-		2015
6 643,5	98,9	4 150,0	2 350,9	-	-	-	6 599,8	6 561,1	38,7	-		2016
6 371,8	38,7	4 150,0	1 730,3	-	-	-	5 919,0	5 829,7	89,3	-		2017
5 697,8	89,3	4 000,0	1 487,0	-	-	-	5 576,3	5 278,7	297,6	-		2018
5 374,3	297,6	3 900,0	1 003,9	-	-	-	5 201,5	4 941,2	260,3	-		2019
فترة الميزانية السنوية												
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)=(2)+(3)+(4)+(5)+(7)	(9)	(10)=(8)-(9)	(11)		
الميزانية المعتمدة	الرصيد المرحّل	المساهمات المقدمة من حكومة كمبوديا	التبرعات الدولية	عائد الفائدة والتسويات الأخرى	مبلغ سلطة الالتزام التي أُنذت بها الجمعية العامة	المستخدم من مبلغ سلطة الالتزام	مجموع التمويل المتاح للسنة	النفقات الفعلية لكامل السنة	الرصيد غير المستخدم	المردود من مبلغ سلطة الالتزام		السنة
4 870,6	260,3	3 800,0	1 156,4	-	-	-	5 216,7	4 560,1	656,6	-		2020
4 940,1	656,6	3 600,0	1 172,1	-	-	-	5 428,7	4 441,5	987,2	-		2021
4 273,2 ⁰	987,2	3 400,0	466,0	-	-	-	4 853,2	4 273,2	580,0	-		2022

(أ) يعكس آخر مستجدات حالة التبرعات والتعهدات بالتبرع حتى 31 آب/أغسطس 2022. وسترد الأرقام النهائية في التقرير المقبل.